الجلسة العامة

الوثيقة A-66
9 أغسطس 2022
الأصل: بالإنكليزية

مذكرة من الأمين العام

ترشيح لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

إلحاقاً بالمعلومات الواردة في الوثيقة 3، يسرني أن أحيل إلى المؤتمر، في ملحق هذه الوثيقة، ترشيح:

السيدة أنوشا رحمان خان (باكستان)

لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات.

هولين جاو
الأمين العام

الملحقات: 1

البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

الممثل الدائم

الرقم: Cand/ITU/2022 29 يوليو 2022

السيد الأمين العام المحترم،

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة باكستان قررت تقديم ترشيح وزيرتها السابقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السيدة أنوشا رحمان خان، لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد (BDT)، في الانتخابات التي ستجرى خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-22) المقرر عقده في بوخارست، رومانيا، خلال الفترة من 26 سبتمبر إلى 14 أكتوبر 2022.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم ترشيح باكستان على الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات بما يتماشى مع القواعد العامة بشأن الإجراءات الانتخابية المنصوص عليها في اتفاقية الاتحاد.

وتجدون طي هذه الرسالة السيرة الذاتية للسيدة أنوشا رحمان خان.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيع)

(خليل هاشمي)

سعادة السيد هولين جاو
الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

جنيف

السيرة الذاتية

السيدة أنوشا رحمان خان (محامية) **الجنسية:** باكستانية

البريد الإلكتروني: anusharkhan@gmail.com

السيدة أنوشا رحمان خان، محامية بالمحكمة العليا، تم تعيينها في عام 2018 مستشارة إقليمية لمنظمة الكومنولث للاتصالات، المملكة المتحدة، لمنطقة شرق وجنوب آسيا، وهي وزيرة سابقة وخبيرة ذات صلة سابقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملت كوزيرة اتحادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في باكستان لمدة خمس (5) سنوات متواصلة، وكعضو في البرلمان لمدة عشر (10) سنوات متواصلة (2008-2018). وهي خريجة قانون وحاصلة على درجة الماجستير في القانون من كلية لندن الجامعية، المملكة المتحدة، ومتخصصة في القانون والاقتصاد في الصناعات والشبكات والأسواق المنظمة.

التعليم:

درجة البكالوريوس في القانون (.LL.B)، جامعة بنجاب، كلية القانون، لاهور، باكستان.

درجة الماجستير في القانون (.LL.M)، كلية لندن الجامعية، جامعة لندن.

الخبرة المهنية:

Cornelius, Lane & Mufti، شركة محاماة، باكستان. *(معاونة منذ عام 2018)*

منظمة الكومنولث للاتصالات، لندن، المملكة المتحدة. *(معينة في عام 2018)*

مستشارة إقليمية للأمين العام لمنظمة الكومنولث للاتصالات لمنطقة شرق وجنوب آسيا.

وزيرة اتحادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باكستان. *(2013-2018)*

خلال خمس سنوات قضتها في العمل كوزيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت عدداً من التدابير السياساتية والتشريعات والمشاريع والبرامج التي حولت أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئتها في باكستان لتنتقل إلى المستوى التالي من التنمية.

مزادات الطيف: إدخال الجيل الثالث/الجيل الرابع في باكستان:

خلال خمس سنوات قضتها في العمل كوزيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت عدداً من التدابير السياساتية والتشريعات والمشاريع والبرامج التي حولت أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئتها في باكستان لتنتقل إلى المستوى التالي من التنمية. وأشرفت بنجاح على 3 جولات من مزادات الطيف للخدمات المتنقلة من الجيل التالي (الجيل الثالث/الجيل الرابع) بطريقة عادلة وشفافة نالت الاعتراف والتقدير في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل انتشار النطاق العريض من أقل من 3% في عام 2013 إلى 40% بحلول عام 2018، ويبلغ حالياً أكثر من 53%.

رئيسة مجلسي إدارة شركة صندوق الخدمة الشاملة وشركة Ignite:

كرئيسة لشركة صندوق الخدمة الشاملة (USF.Co) والصندوق الوطني للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Ignite)، نفذت العديد من المشاريع الرامية إلى سد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في البلد، وتوصيل غير الموصولين، وتعزيز انتشار النطاق العريض بسرعة، وتنمية ثقافة البحث في باكستان. ونتيجة للتشديد على استدامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار هذه البرامج، أتيح استخدام صندوق الخدمة الشاملة والنفاذ إلى خدمات الاتصالات لنحو 88% من السكان. وحددت هدفاً سياساتياً يتمثل في تغطية السكان بحلول عام 2020 في جميع القرى غير الموصولة بالإنترنت والتي يبلغ عدد سكانها 100 نسمة أو أكثر لتمكينهم من النفاذ إلى خدمات النطاق العريض المتنقل في إطار المبادرة المتجددة "النطاق العريض لتحقيق التنمية المستدامة".

مشاريع الشمول الرقمي والمالي:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الفتيات:

بصفتها مدافعة قوية عن تمكين النساء والفتيات والفئات المحرومة من المجتمع بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قادت مبادرات كبيرة على الصعيد الوطني، ولا سيما برنامج "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الفتيات". وتم توسيع هذا المشروع التجريبي الذي أطلق في عام 2015 والذي استهدف 150 مركزاً/مؤسسة تعليمية لتمكين المرأة في جميع أنحاء باكستان، ليشمل 226 مدرسة للفتيات في إسلام آباد تهدف إلى حصول نحو 000 120 فتاة سنوياً على التدريب على تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحراز خطوة نحو تمكين النساء والفتيات من خلال الشمول الرقمي والمالي. ونُوه بهذا المشروع على نطاق واسع وبفضله حازت السيدة خان في عام 2015 على جائزة "**GEM-TECH لعام 2015، فئة أصحاب الإنجازات العالمية**" التي يمنحها الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

برنامج "Digiskills"، تدريب مليون شاب وشابة عبر الإنترنت لمدة عامين:

استمر توسيع نطاق برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الفتيات ليشمل برنامج "Digiskills" في عام 2017، الذي تنفذه شركة Ignite لتدريب مليون شاب وشابة على المهارات الرقمية عبر الإنترنت لمدة عامين. وهو برنامج تدريب مهني متاح بالمجان يهدف أساساً إلى تنمية سوق العمل الحر في البلد. وكان الهدف هو احتلال المرتبة الأولى في العالم في مجال العمل الحر حيث كانت باكستان ضمن الخمسة الأوائل بحيث بلغ عدد العاملين في مجال العمل الحر من باكستان حوالي 000 200 عامل في عام 2017، وأما اليوم، فقد تجاوز عددهم 2,4 مليون، ويعزى ذلك أساساً إلى التدابير السياساتية المدروسة التي اعتُمدت خلال فترة ولايتها كوزيرة.

مراكز الحاضنات الوطنية:

إيماناً بإتاحة الفرص لرواد الأعمال الشباب والشباب الموهوبين في باكستان، أولت السيدة خان تركيزاً سياساتياً خاصاً لتنمية ثقافة ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا في باكستان. وأنشئت **مراكز الحاضنات الوطنية** بحيث يوجد مركز واحد في العاصمة الاتحادية وفي كل من عواصم الأقاليم لتوفير حاضنات للمشاريع المبتدئة ورعاية ريادة الأعمال. وتبرز مراكز الحاضنات الوطنية هذه اليوم كعلامات مميزة في تنمية ريادة الأعمال ورعاية المشاريع المبتدئة التي تتاح من خلالها فرص النمو لعدد كبير من الفتيات والنساء.

التدابير السياساتية والتشريعية:

نفذت السيدة خان العديد من المبادرات السياساتية والتشريعية لتحقيق رؤية الاقتصاد القائم على المعرفة، منها:

سياسة باكستان الرقمية:

من الإنجازات البارزة للسيدة خان في عملها كوزيرة نيلها شرف مناصرة قضية "باكستان الرقمية" ورؤيتها، حيث قادت سياسة "باكستان الرقمية" الأولى من نوعها والتي اعتمدها مجلس الوزراء وقدمت حوافز ضريبية وغير ضريبية كبيرة لشركات تكنولوجيا المعلومات من أجل نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويأخذ الهدف الأساسي من هذه السياسة في الاعتبار الدور المتغير بشكل متزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والرقمنة المتسارعة والاقتصاد الشامل القائم على المعرفة. وتحدد هذه السياسة الإطار اللازم لنظام إيكولوجي رقمي مدعم بمفاهيم ومكونات متقدمة للإسراع بتقديم الخدمات والتطبيقات والمحتويات الرقمية من الجيل التالي.

وتتوخى هذه السياسة تسريع تبني إنترنت الأشياء والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والروبوتات وتمكين الإدخال الفعال من حيث التكلفة للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المعايير المفتوحة والتمويل الاتحادي المحدد الأهداف والشراكات ذات التأثير بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب العمل بفعالية على تحديث المنهج التعليمي ليواكب التكنولوجيات الناشئة ويتماشى مع متطلبات الصناعة. وتشدد السياسة على تعزيز البنية التحتية السحابية ونماذج تقديم الخدمات المرتبطة بها، التي ستعرض في جميع أنحاء العالم لجذب الأسواق المحلية والدولية من خلال برامج حوافز خاصة.

وينصب تركيز هذه السياسة أيضاً على بناء القدرات في مجال البيانات الضخمة والحوسبة السحابية لبناء المهارات الضرورية لتقديم الخدمات الجديدة والمحسنة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وتأخذ السياسة في الاعتبار أيضاً الفرص المتاحة لرواد الأعمال والمشاريع المبتدئة والشركات على الصعيد المحلي لاكتساب الكفاءات الأساسية والخبرة والمصداقية لتحسين وضعهم من أجل المنافسة على الصعيد الدولي. ومن مجالات التركيز الرئيسية أيضاً تكييف التكنولوجيات الجديدة وتخصيص الموارد للبحث والابتكار.

سياسة الاتصالات:

قادت السيدة خان صياغة سياسة قطاع الاتصالات في عام 2015 لمعالجة الاتجاهات الناشئة في القطاع. وتوخت توفير خدمات اتصالات شاملة وميسورة التكلفة وذات جدوة عالية في المناطق شحيحة الخدمات والمناطق المحرومة من الخدمات، وتقديمها من خلال أسواق مفتوحة وتنافسية لمصلحة السكان.

مجموعة التدابير الخاصة بالمشاريع المبتدئة:

في عام 2017، استكملت السيدة خان، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، مجموعة التدابير التاريخية الخاصة بالمشاريع التكنولوجية المبتدئة في البلد، والتي أُعلن عنها في ميزانية 2017-2018.

وتمثلت ثمرة جميع الأعمال المنجزة في القطاع في أن قيمة الصادرات من البرمجيات المبلغ عنها للسنة المالية 2017-2018 تجاوزت للمرة الأولى في تاريخ باكستان مليار دولار. وزادت تحويلات صادرات تكنولوجيا المعلومات بحوالي 151%، أي بمعدل نمو سنوي مركب قيمته 20%، وهو أعلى معدل نمو بالمقارنة مع جميع القطاعات الأخرى، وأصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات ضمن أفضل 5 قطاعات مصدرة من حيث صافي الصادرات في البلد، ويتزايد نموها باستمرار.

التشريعات:

بادرت السيدة خان إلى سن قانون الجرائم السيبرانية الذي يعرف باسم "قانون منع الجرائم الإلكترونية لعام 2016". وكان هذا التشريع الأول من نوعه الذي يتم سنه في باكستان لمنح المواطنين على الخط حقوقاً مثل الحقوق التي يتمتعون بها خارج الخط، بالإضافة إلى وضع أحكام بشأن أفرقة الاستجابة للطوارئ الحاسوبية (CERT) وإنشاء أحكام أخرى منها ما يتعلق بجرائم جديدة لم يتم سنها في أي نصوص أخرى في القوانين الأساسية أو غيرها، لحماية الفتيات والنساء على الخط.

وأشرفت السيدة خان أيضاً على وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون حماية البيانات لعام 2018، وهو الآن مفتوح للمشاورة ومنشور أيضاً في الموقع الإلكترونية لوزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مجمعات التكنولوجيا:

عملت السيدة خان بشكل مكثف على مجمعات التكنولوجيا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إيماناً منها بأن بناء الأنظمة الإيكولوجية يصب في نمو هذا القطاع. وبدأ العمل في إسلام آباد ولاهور وكراتشي لإنشاء مجمعات للتكنولوجيا على نطاق واسع لتلبية احتياجات الصناعة. وأنشئت العشرات من مجمعات تكنولوجيا البرمجيات (STP) متوسطة الحجم في جميع أنحاء البلد، وبدأ العمل أيضاً على مجمعات التكنولوجيا كبيرة الحجم.

التجارة الإلكترونية:

بعد ظهور تكنولوجيات الجيل التالي المتمثلة في تكنولوجيات الجيل الثالث/الجيل الرابع/التطور طويل الأجل، فُتحت آفاق جديدة في البلد ومن أهمها التجارة الإلكترونية. وعملت السيدة خان مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بما في ذلك مصرف باكستان الحكومي وهيئات تنظيم القطاعات ووزارة التجارة، وما إلى ذلك، من أجل تعديل الأطر التنظيمية والسياساتية لتمكين التجارة الإلكترونية.

الإدارة الحكومية الإلكترونية:

اضطلعت السيدة خان بدور رائد في مبادرة الإدارة الحكومية الإلكترونية في باكستان بهدف زيادة الكفاءة الإجمالية للإدارة العامة وتعزيز الشفافية وتحسين نفاذ المواطنين إلى الخدمات وزيادة مشاركتهم في عمليات الإدارة الديمقراطية. وكانت وزارة تكنولوجيا المعلومات أول وزارة في باكستان تستغني عن استخدام الورق.

العضوية في لجان برلمانية ولجان تابعة لمجلس الوزراء:

عملت السيدة خان، إضافةً إلى عملها كوزيرة، أيضاً كعضو في عدد من اللجان المختلفة في البرلمان، منها لجنة رئيس الوزراء المعنية بالإصلاحات القانونية، واللجنة البرلمانية المعنية بقوانين الانتخابات، واللجنة البرلمانية المعنية بقوانين المساءلة، وفي لجنتين تابعتين لمجلس الوزراء، هما لجنة التنسيق الاقتصادي (ECC) واللجنة التنفيذية التابعة للمجلس الاقتصادي الوطني (ECNEC).

العضوية في الجمعية الوطنية الباكستانية *(2008-2013)*

في إطار عضويتها في الجمعية الوطنية الباكستانية، كانت السيدة خان عضواً في اللجان الدائمة للجمعية الوطنية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقانون والعدالة والشؤون البرلمانية والعلوم والتكنولوجيا. وتم انتخابها أمينة عامة للتجمع البرلماني لمنتدى البرلمانيين الشباب، وكانت عضواً مؤسساً للتجمع البرلماني لمكافحة الفساد. ومثلت أيضاً حزباً في اللجنة البرلمانية التي وضعت الصيغة النهائية للتعديل الدستوري الثامن عشر. وفي ذلك الوقت، أتيحت لها الفرصة أيضاً لمساعدة كبار المستشارين في قضايا قيادة الحزب في المحاكم العليا في باكستان. وكانت عضواً في اللجنة البرلمانية المعنية بقوانين الانتخابات، وتم تعيينها منسقة للجان فرعية مختلفة تابعة للجان الدائمة في الجمعية الوطنية التي يتم تشكيلها من وقت لآخر.

مستشارة قانونية للشركات *(2004-2007)*

كمستشارة قانونية للشركات فيما يتعلق بعملية ميدانية مراعية للبيئة لإحدى شركات الاتصالات الكبرى، تعاملت السيدة خان مع جميع العقود التجارية وعقود الملكية والعقود التقنية والمسائل القانونية المتعلقة بالوظائف وعمليات التشغيل. وتعاملت أيضاً مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الاتصالات في باكستان (PTA)، فيما يتعلق بجميع المسائل التنظيمية، وساهمت في وضع الصيغة النهائية للوائح المتعلقة بإمكانية نقل أرقام الهواتف المتنقلة وإطار مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات المتنقلة (MNVO).

محامية معاونة *(1992-1995)*

كمحامية معاونة في واحدة من أكبر الشركات في البلد، عملت بشكل رئيسي على القوانين المتعلقة بالشركات والاتصالات والقوانين التجارية والمصرفية، والمسائل المدنية والتجارية والمؤسسية والدستورية، وعمليات الدمج والحيازة، وصياغة العقود، وتقديم المشورة بشأن المسائل التنظيمية والقانونية، والمسائل المتعلقة بالملكية. وتعاملت أيضاً مع المسائل القانونية والتنظيمية لشركة Mobilink (حالياً Jazz، التي أطلقت أول خدمة خلوية متنقلة قائمة على النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) في باكستان)، وCiti Bank وAskari Bank.

محامية معاونة *(1991-1992)*

التحقت بمهنة المحاماة في واحدة من أكبر شركات المحاماة في البلد وأتيحت لها الفرصة للتعامل مع الدعاوى القضائية وصياغتها ومساعدة كبار المحامين في إعداد القضايا في المحاكم العليا في باكستان.

الجوائز وشهادات التقدير:

انتُخبت باكستان عضواً في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2014 وأعيد انتخابها في عام 2018.

حصلت السيدة خان في عام 2015 على "**جائزة توفير الطيف من أجل النطاق العريض المتنقل**" التي تقدمها رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA).

وفيما يتعلق بالمبادرات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حازت السيدة خان في عام 2015 على جائزة "**GEM-TECH لعام 2015، فئة أصحاب الإنجازات العالمية**" التي منحها إياها الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال حفل توزيع جوائز Glomo التي تقدمها رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA).

ونالت السيدة خان شرف إلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2015.

وفي عام 2017، حصلت السيدة خان على **"جائزة الريادة الحكومية"** لعام 2017 اعترافاً بالمشروع السياساتي الرائد "سياسة الاتصالات لعام 2015".

عضو في لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة (2016-2018).

وفيما يتعلق بدور السياسة العامة والقيادة في التغيير الجذري لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظامها الإيكولوجي، كانت السيدة خان متحدثة في المنتدى الاقتصادي العالمي والقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمة الكومنولث للاتصالات (CTO) ومؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) وأحداث دولية أخرى، لعرض دراسات الحالة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في باكستان.

<u>رئيسة مجلس إدارة أربع (4) شركات: (2013-2018)</u>

رئيسة مجلس إدارة أربع (4) شركات هي شركة صندوق الخدمة الشاملة، وشركة صندوق البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Ignite)، والمجلس الباكستاني لتصدير البرمجيات، وصناعات الهواتف في باكستان.

وترأست أيضاً مجلس إدارة الشركة الوطنية للاتصالات.

عضو في مجلس إدارة شركة Punjab Educational Endowment Fund Company في بنجاب. (2008-2018)

اللغات: تجيد اللغة الإنكليزية والأوردية.

بيان الرؤية الخاص بأنوشا رحمان خان
لترشيحها لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

استلزمت الطبيعة الخاصة للتكنولوجيات الموزَّعة والعابرة للحدود التي نتجت عنها الثورة الصناعية الرابعة، وضرورة تلبية الاحتياجات المتغيرة لتنمية الاتصالات على الصعيد العالمي توطيد العلاقة بين الدولة والصناعة وقطاع التنمية، أكثر من أي وقت مضى. وأدت الحاجة إلى إقامة شراكات مستقرة بين مختلف الصناعات ومختلف أصحاب المصلحة لتحقيق فوائد شاملة لمجتمع المعلومات في العالم النامي والمتقدم إلى زيادة أهمية المنظمات والمنتديات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات وخاصة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) للنهوض بأهداف التنمية البشرية. ومع ذلك، فإن التغيير السريع في التكنولوجيا وطبيعة الأسواق ونماذج الأعمال وآليات تقديم الخدمات لفئات متنوعة من المستعملين استدعى التطور والتحول في الهيكل التقليدي للمكتب وأسلوب عمله ومن ثم قيادته. ومن أجل "النهوض" حقاً بالأهداف، يتطلب المكتب الآن مجموعة متنوعة من الكفاءات القيادية في مجالات منها وضع السياسات والتنظيم والقيادة الفكرية بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية ذات الصلة، مع التركيز بوجه خاص على جدوى المبادرات اقتصادياً وتجارياً. والأهم من ذلك أن القدرة على الجمع بين التحالفات والشراكات بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المشتركين بين الوكالات وأصحاب المصلحة من الحكومات والقطاعات الاجتماعية والإنمائية والصناعية ستكتسي أهمية حيوية لدينامية المكتب وتعود، في نهاية المطاف، بالنفع على أصحاب المصلحة في الاتحاد الدولي للاتصالات. ونظراً لما أزخر به من مزيج فريد من الخبرات المكتسبة في الصناعة والممارسة القانونية والجهاز التشريعي، وعملي في نهاية المطاف كوزيرة اتحادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في باكستان (2013-2018)، وتحقيقي لإنجازات كبرى شاملة لعدة مجالات، أومن إيماناً راسخاً بقدرتي على توفير الجيل التالي من القيادة الذي يتطلبه المكتب.

فبعد حصولي على درجة الماجستير في القانون (LL.M) من كلية لندن الجامعية، المملكة المتحدة، وتخصصي في القانون والاقتصاد في الصناعات والشبكات والأسواق المنظمة، أتيحت لي الفرصة للعمل مع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، الأمر الذي مكنني من تكوين فهم راسخ للقضايا التكنولوجية-التجارية والقانونية ذات الصلة بالصناعة. وشكلت الخبرة العملية نهجي المتعلق بالصناعة إزاء وضع قوانين وسياسات قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مسيرتي المهنية اللاحقة التي بدأتها كمشرَّعة وانتهت بي كوزيرة اتحادية حيث أطلقت عدداً من البرامج التي قربت باكستان من وتيرة النمو الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال فترة ولايتي، أطلقت العديد من المبادرات السياساتية والتشريعية من أجل تحقيق رؤية "باكستان الرقمية" وبناء مجتمع قائم على المعرفة. وخلال هذه الفترة، شهدت باكستان ظهور تكنولوجيات الجيل الثالث والجيل الرابع/التطور طويل الأجل والعديد من الجولات الناجحة لمزادات الطيف الشفافة من أجل استدامة نمو النطاق العريض المتنقل مما نقل سوق النطاق العريض من أقل من 3 ملايين مستعمل في عام 2013 (3%) إلى أكثر من 70 مليون مستعمل في عام 2018، ثم 119 مليون مستعمل في عام 2022 (54%). وقد ساهمت هذه المبادرة وحدها بشكل كبير في الاقتصاد بحيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3 مليارات دولار أمريكي، ومكّنت من تنمية المهارات التقنية والعمالة الذاتية من خلال التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال. وأدى نجاح سياسة مزادات طيف الترددات إلى حصول باكستان على "جائزة سياسة الطيف" التي منحتها إياها رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) في عام 2015. وبالمثل، أشرفت على صياغة سياسة مجددة بالكامل لقطاع الاتصالات لعام 2015 من أجل مواجهة الاتجاهات الناشئة في القطاع من جانبي العرض والطلب على السواء. وشملت هذه السياسة أول نظام شامل قائم على السوق من أجل توفير طيف الترددات لسوق الاتصالات. وحظي العمل المتعلق بسياسة الاتصالات بالتقدير من جانب رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة التي منحت حكومة باكستان "جائزة الريادة الحكومية" في عام 2017. ونظراً للتدخلات السياساتية الملائمة التي بدأت منذ عام 2013، واستجابة الصناعة لهذه التدخلات، أصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات ضمن أفضل 5 جهات مصدرة من حيث صافي الصادرات في البلد بتسجيل أعلى صافي صادرات في صناعات الخدمات، حيث ارتفعت قيمته من أقل من 300 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 2,6 مليار دولار أمريكي حالياً. ونتيجة للجهود المتضافرة، زادت تحويلات صادرات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 151%، أي بمعدل نمو سنوي مركب قيمته 20%، وهو أعلى معدل نمو بالمقارنة مع جميع القطاعات الأخرى، وأعلى معدل نمو في المنطقة أيضاً. ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن باكستان هي ثالث أكثر المواقع جاذبية من الناحية المالية في العالم فيما يتعلق بالخدمات الخارجية (وفقاً للرقم القياسي العالمي بشأن مواقع الخدمات، الصادر عن A.T. Kearney) وهي مصنفة ضمن الخمسة الأوائل فيما يتعلق بالعمل الحر. وبالمثل، قمت بصياغة سياسة باكستان الرقمية لعام 2018 التي لا تزال إلى يومنا هذا الوثيقة السياساتية التي تنظم البلد في المجال الرقمي.

فإيماني القوي بمبدأ الحق العالمي للمواطن في النفاذ إلى المعلومات مع الحماية الواجبة للحقوق الأساسية للمواطنين على الخط وخارج الخط على السواء شكّل حجر الأساس لأول قانون شامل بشأن الجرائم السيبرانية في البلد. وتمت صياغة هذا القانون بعد إجراء مجموعة واسعة وبارزة من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين من القطاعين العام والخاص ومع الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية في مجال الصناعة. واضطلعت بدور رائد أيضاً في إعداد "سياسة الأمن السيبراني" الأولى من نوعها، وذلك باستخدام نسخة مكيفة من أفضل الممارسات الدولية بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية الذي كان أيضاً مسار عمل رئيسياً لمنظمة الكومنولث للاتصالات (CTO) في الماضي القريب.

وما ميز ولايتي كرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركيزي بشكل خاص على تنمية ثقافة ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا في باكستان. فقد أُنشئت شبكة من حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء البلد من خلال تعاون فريد بين القطاعين العام والخاص حيث تولت اتحادات صناعية متنوعة إدارة هذه المراكز وسلسلة القيمة المتعلقة بالابتكار. وحقق هذا النموذج نجاحاً كبيراً في تسليط الضوء على فائدة العمل المشترك بين أصحاب المصلحة بشأن الخطوط التجارية. وبالمثل، منحتني المبادرة التي أطلقتها لإنشاء أول مجمّع وطني لتكنولوجيا المعلومات مبني لهذا الغرض من خلال التعاون مع وكالات التنمية الدولية تجربة تكافلية حقيقية لتوجيه المساعدة الإنمائية الدولية لصالح النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم النامي.

ولم يقتصر البرنامج الرائد لتمكين الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص اجتماعية واقتصادية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير معمارية لتنمية المهارات التقنية وغير التقنية والشاملة في مدارس الفتيات ومراكز تمكين المرأة في جميع أنحاء البلد بالتعاون مع شركة Microsoft، ليس فقط من أجل تدريب عشرات الآلاف من الشابات في مختلف أنحاء البلد بمنحهن فرص العمل الذاتي، بل جلب معه أيضاً تعاوناً أوسع من مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركات عالمية عملاقة في ميدان التكنولوجيا مثل Facebook وHuawei. واعترافاً بهذه المبادرة وتأثيرها، منحني الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة "جائزة GEM-TECH لعام 2015"، فئة أصحاب الإنجازات العالمية.

وفضلاً عن الأدوار القيادية المتعلقة بالتكنولوجيا والواضحة من مختلف المبادرات المذكورة أعلاه، فإنني على الصعيد التشريعي، عملت خلال فترة ولايتي 2008-2013 في الجمعية الوطنية الباكستانية كأمينة عامة لمنتدى البرلمانيين الشباب في الجمعية الوطنية، وكنت أيضاً عضواً مؤسساً للتجمع البرلماني لمكافحة الفساد.

وعملتُ كعضو في "لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة"، وتم الاعتراف تماماً بإسهاماتي في لجنة النطاق العريض عبر جميع المسارات الفرعية لعمل اللجنة وأفرقة العمل التابعة لها طوال فترة ولايتي. ولم تكن المشاركة والمساهمة في أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وفي استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكذلك المساهمة السنوية في منتديات الاتحاد الدولي للاتصالات لتقييم تحقيق نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، موضع تقدير من جانب هذه الهيئات فحسب، بل وفرت أيضاً الأساس لمزيد من مسارات العمل متعددة أصحاب المصلحة ذات الصلة. وبالمثل، كنت مساهمة نشطة في أحداث مسار الاقتصاد الرقمي التي ينظمها المنتدى الاقتصادي العالمي بما في ذلك الأحداث التي عقدت في نيويورك والحدث السنوي الذي ينظمه المنتدى في دافوس.

وإنني أشعر بالفخر والاعتزاز لرؤية أن الجهود المتواصلة والشاملة والجامعة لفريق قدير تحت قيادتي جعلت باكستان تقف بفخر في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي الذي يتميز بالانتشار السريع للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها. لقد تعهدنا بتنفيذ خطة التنمية ووفينا بالعهد، لا سيما فيما يخص "توصيل غير الموصولين" و"الشمول الرقمي" و"سد الفجوة الرقمية بين الجنسين". وأعتقد أن الاستجابة للعديد من المشاكل والفجوات التي تواجهها جميع الشعوب تكمن في التعامل الجماعي والمنهجي مع التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال قدرة التكنولوجيا. لقد حان الوقت للارتقاء بشعار "التوصيلية الهادفة" للمكتب إلى المستوى التالي من خلال شراكات عابرة للحدود الوطنية وشاملة لعدة صناعات. ولقياس التقدم الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف السامية، يمكن أن يكون الدور القابل للقياس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) مقياساً مناسباً. إن القوة المهنية المكتسبة من خلال جميع البرامج المذكورة أعلاه كأدلة والتي تم تقديمها أساساً من خلال تعاون الصناعة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك القدرات التي تم تطويرها من خلال المشاركة والمساهمة في المنتديات الدولية، كلها تقودني إلى الاعتقاد الراسخ بأنني قادرة تماماً على اغتنام الفرصة لقيادة مكتب تنمية الاتصالات في المستقبل كجهاز سريع الاستجابة في الاتحاد الدولي للاتصالات حيث يمكن لجميع أعضاء الاتحاد أن يستفيدوا من الإرشادات السياساتية التحويلية لتحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والعامة لمواطني العالم، وأنني مستعدة لذلك.